دراسة تحليلية عن انضمام مصر للبريكس وتأثيراته على سوق المال المصري وأبعاد الأمن القومي باستخدام تحليل swot

د. رحاب عادل صلاح الدين أمين

مدرس المحاسبة بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا

ما بين ليلة وضحاها ومع التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل والنظرة الثاقبة للقيادة المصرية انتشر خبر تم التخطيط له مرارًا وتكرارًا ولكنه أصاب الهدف فى هذا المرة فقد أُعلن في ١ يناير ٢٠٢٤، انضمام مصر رسميًا إلى مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وذلك ضمن أول توسع رئيسي للمجموعة منذ سنوات. وتربعت تلك الخطوة وهذا الانضمام في إطار توجه استراتيجي لمصر وسعى بشكل دؤوب لتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الاقتصادات الناشئة الرئيسية، والاعتماد على تنويع علاقاتها الدولية وبناء سمعة دولية طيبة بعيداً عن الاعتماد التقليدي على الأسواق الغربية كاتجاه أوحد لكسر الهيمنة الاقتصادية الخداعة التى فرضتها بعض الدول الكبرى.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الآثار المحتملة لهذا الانضمام على الأسواق المالية المصرية باعتباره الاكثر حساسية لمثل ذلك الخبر الذى تصدر الصحف وتكالب الباحثين على دراسة تداعياته على اعتبار انه جزء يمس الامن القومى المصرى من ناحية البعد الاقتصادى

ويمكن تفسير الدراسة بنظرية إقليمية جديدة، فهي تطور للنزعة الإقليمية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين، وتتبلور منذ الثمانينيات والتسعينيات وذلك فى اطار العولمة والليبرالية الجديدة. وتقوم تلك النظرية على خمس خصائص أساسية وهي: الشمولية (تغطية مناطق متعددة)، الأقاليمية (التكامل الاقتصادي الإقليمي)، الانفتاح (على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة)، الذاتية (عدم التدخل الخارجي)، والتقارب (تقارب المصالح والأهداف). كما تركز النظرية على التعاون بين الدول في مجالات الاقتصاد والأمن والبيئة، وتشمل جهات فاعلة غير حكومية، وتعزز الهوية الإقليمية لمجابهة تحديات عابرة للحدود مثل التغيرات المناخية والأمن السيبراني.

نشأة مجموعة البريكس

ترجع فكرة تأسيس مجموعة البريكس إلى عام ٢٠٠١، عندما وضع الاقتصادي جيم أونيل من بنك جولدمان ساكس مصطلح BRIC في ورقة بحثية، مشيراً إلى الدول الناشئة (البرازيل، روسيا، الهند،

الصين) والتي تنبأ أن يكون لها ثقل ومستقبل متنامي ومتزايد في الاقتصاد العالمي. وتحول المفهوم إلى كيان جيوسياسي فعلي في عام ٢٠٠٩، حيث عُقدت أول قمة رسمية لزعماء الدول الأربع في يكاترينبورغ بروسيا. وقد جاء هذا التجمع في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وذلك بسبب رغبة هذه الدول في إعادة هيكلة النظام المالي الدولي وإعطاء صوت أكبر للاقتصادات الناشئة. وانضمت جنوب أفريقيا عام ٢٠١١. ويمثل التجمع أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم وربع الناتج الاقتصادي العالمي، كما يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة الدولية، وزيادة تمثيل الدول النامية. وفي قمته الخامسة عشرة (٢٠٢٣)، وافق التجمع على دعوة ست دول جديدة للانضمام اعتباراً من ٢٠٢٤، وهما: الأرجنتين، مصر، إثيوبيا، إيران، السعودية، والإمارات.

١. **الطبيعة**: لا يُعتبر البريكس منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه، بل هو قمة سنوية ومنتدى للحوار بين أعضائه، تتبدل رئاسته سنوياً.

٢. **الوزن الاقتصادي**: تمثل الدول الخمس مجتمعة حوالي ٣٤٪ من سكان العالم، و ٦٤٪ من القوى العاملة العالمية، ونسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يمنحها ثقلاً اقتصادياً يضاهي الاقتصاد الغربي.

٣. **آليات العمل**: تقوم على اجتماعات دورية للقادة والوزراء، وتم إنشاء آليات مؤسسية لتعميق التعاون، لعل أبرزها:

- بنك التنمية الجديد (NDB) يهدف لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والاقتصادات الناشئة الأخرى.
- اتفاقية احتياطي الطوارئ (CRA) تعمل كآلية لدعم السيولة للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات.
- نظام دفع بديل: تم تطويره كبديل لنظام "سويفت" المالي لدعم الاستقلال الاقتصادي.

جدير بالذكر أن توسع البريكس إلى معايير محددة كان يرجع إلى القوة الاقتصادية، الموقع الجغرافي، الاستقرار السياسي، النفوذ الدولي، والاستعداد للتعاون. وانضمام ثلاث دول عربية (مصر، السعودية، الإمارات) يعكس مكانتها كأسواق ناشئة مهمة، ويمتلك كل منها ما يميزها من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية: فإذا نظرنا لتلك الدول لوجدنا أن مصر تتمتع بموقع قناة السويس وسوق مركزي كبير، أما

السعودية لديها أقوى اقتصاد في الشرق الأوسط وتأثير في أسواق الطاقة، وأخيراً فإن الإمارات تمثل مركزاً تجاريًا عالميًا وتسعى لتنويع اقتصادها. وتتمثل الأهمية الجيوسياسية لهذا التوسع تكمن في تعزيز تمثيل العالم العربي داخل التجمع، وزيادة فعاليته في الحوكمة العالمية، ودعم التعاون بين دول الجنوب. كما يسهم في تحقيق توازن في النظام الدولي، وتوسيع الشراكات التجارية، ومواجهة التحديات المشتركة كالإرهاب والفقر. هذا التوسع يتماشى مع خصائص الإقليمية الجديدة من حيث الشمولية والانفتاح والتقارب، ويعكس تزايد نفوذ البريكس كقوة بناءة في العلاقات الدولية.(شيو و في، ٢٠٢٣)

تطور هيكل المجموعة

ترى الباحثة أنه يمكن ايجاز مراحل تطور البريكس فى المرحلتين التاليين وهما :

١- بريكس (BRICS) بدأت المجموعة باسم "بريك" (BRIC) لتضم البرازيل وروسيا والهند والصين. وفي عام ٢٠١٠، انضمت جنوب أفريقيا إلى المجموعة، ليصبح الاسم "بريكس" (BRICS)، في خطوة عكست رغبة التكتل في تمثيل قوى اقتصادية من مختلف القارات، خاصة أفريقيا.

٢- بريكس بلس (BRICS Plus) شهدت المجموعة تطوراً هيكليًا كبيراً في عام ٢٠٢٣، حيث تمت الموافقة على انضمام ست دول جديدة رسميًا في يناير ٢٠٢٤ . هذه الدول هي : مصر، إثيوبيا، إيران، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الأرجنتين التي اعتذرت لاحقًا. هذا التوسع يحول المجموعة إلى "بريكس بلس"، مما يزيد من ثقلها الاقتصادي امام الدول الغربية.

قمم البريكس ومخرجاتها

عُقدت العديد من القمم السنوية لقادة البريكس، وكانت كل قمة علامة فارقة في تطور المجموعة :

القمة الأولى (يكاترينبورغ، روسيا ٢٠٠٩):	تم الإعلان الرسمي عن تأسيس المجموعة والتأكيد على ضرورة إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب وإصلاح المؤسسات المالية الدولية
القمة الثالثة (سانيا، الصين	شهدت الانضمام الرسمي لجنوب أفريقيا إلى المجموعة.
القمة السادسة (فورتاليزا، البرازيل ٢٠١٤):	قمة تاريخية تم خلالها التوقيع على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) واتفاقية إنشاء الترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA)، بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية وتوفير شبكة أمان مالي للدول الأعضاء.
القمة الخامسة عشرة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا ٢٠٢٣):	قمة التوسع الكبير، حيث تمت الموافقة على دعوة ست دول جديدة للانضمام إلى المجموعة، مما أطلق مرحلة "بريكس بلس."

المصدر : إعداد الباحثة

أهداف مجموعة البريكس

تسعى مجموعة البريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها:

١. **إصلاح النظام المالي العالمي**: الدعوة إلى إصلاح مؤسسات "بريتون وودز" (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لجعلها أكثر تمثيلاً للدول الناشئة والنامية.

٢. **تعزيز التعددية القطبية**: العمل على إنهاء الأحادية القطبية التي هيمنت عليها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، والانتقال إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب والأطراف.

٣. **التكامل الاقتصادي**: زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات البينية بين الدول الأعضاء، وتشجيع استخدام العملات المحلية في المبادلات التجارية بعيداً عن هيمنة وسيطرة الدولار.

٤. **التنمية المستدامة**: دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والدول النامية من خلال بنك التنمية الجديد.

٥. **التعاون جنوب–جنوب**: بناء منصة للتعاون بين دول الجنوب العالمي لتعزيز مصالحها المشتركة ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية.

التأثيرات المباشرة والمحتملة على الأسواق المالية المصرية

هناك مجموعة من التأثيرات التى لعبت دوراً فعال في الاسواق المالية المصرية بعد انضمام مصر للبريكس لعل أهمها ما يلي:

١. زيادة تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر: تشير الدراسات إلى أن العضوية في تكتلات اقتصادية كبيرة ينجم عنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء. ووفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (٢٠٢٣)، فإن اقتصادات البريكس قد شهدت زيادة في الاستثمارات البينية بنسبة ١٥٪ سنويًا في المتوسط وذلك منذ عام ٢٠١٥. لمصر، وقد يعني هذا جذب استثمارات إضافية من الصين والهند ودول الخليج المرتبطة بالمجموعة (مثل الإمارات والمملكة العربية السعودية المنضمتين حديثًا أيضًا)، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والاتصالات.

٢. **أداء البورصة المصرية (EGX)**: اتضح في المدى القصير، وأظهر مؤشر EGX30 رد فعل إيجابيًا محدودًا بعد الإعلان الرسمي لانضمام مصر للبريكس. وذلك بناءًا على تحليل "معهد التمويل الدولي" (IIF, 2024) حيث يشير إلى أن التأثير الأكبر قد يكون غير مباشر، وذلك من خلال تحسين التوقعات الاقتصادية الكلية وزيادة السيولة المحتملة. ومع ذلك، يحذر التقرير من أن الفوائد لن تتحقق دون إصلاحات اقتصادية داخلية متوازية في مصر.

٣. **تقلبات سوق الصرف والعملة**: أحد الدوافع المعلنة لمصر للانضمام هو التوجه نحو تسوية المبادلات التجارية بعملات محلية، مما قد يخفض الطلب على الدولار الأمريكي في التجارة مع دول البريكس حيث أن التجارة باستخدام العملات المحلية بين دول البريكس قد حققت معدلات نمو من ٥٪ إلى ١٨٪ من تجارتها البينية خلال الفترة من ٢٠١٥–٢٠٢٢. لمصر، وقد يعزز هذا في تخفيف الضغط على الجنيه المصري، لكن التأثير سيكون تدريجيًا ويعتمد على حجم التجارة القادمة مع هذه الدول.

٤. **الوصول إلى أسواق ديون بديلة**: يُعد بنك التنمية الجديد" (NDB) التابع للبريكس إحدى أقوى مصادر التمويل المحتمل لمشاريع التنمية في مصر. ووفقًا لتقرير البنك نفسه (NDB, 2023)، فقد وافق على تمويل مشاريع بقيمة ٣٢.٨ مليار دولار في الدول الأعضاء منذ تأسيسه. وقد يوفر هذا لمصر خيارات تمويلية إضافية قد تنعكس إيجابًا على أسواق الديون الحكومية وتكاليف الاقتراض على المدى المتوسط.

الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي وانضمام مصر

تأتي عضوية مصر في البريكس في وقت اشتعل فيه العالم على الجمر حيث تواجه ايضًا مصر فيه تحديات اقتصادية كبيرة، لعل أبرزها ارتفاع معدلات التضخم (الذي بلغ ٣٣.٤٪ في فبراير ٢٠٢٤ وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، وضغوط على العملة المحلية، وعجز في الميزان التجاري. من الناحية النظرية، فإن انضمام مصر إلى البريكس قد يطرح ويوفر العديد من الفرص الاقتصادية المستقبلية، لعل أهمها الوصول إلى تمويل بديل عبر "بنك التنمية الجديد" التابع لمجموعة البريكس، وارتفاع الاستثمارات

المباشرة من دول البريكس، وتعزيز التبادل التجاري بعملات محلية لتخفيف الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي (World Bank, 2023).

أولاً: الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي

يعد تجمع البريكس أحد أبرز التكتلات الاقتصادية التي سعت إلى إحداث تحول جوهري في هيكل النظام النقدي الدولي، ويمكن طرح بعض هذه الآثار فيما يلي:

١- التحول نحو نظام نقدي متعدد الأقطاب: يسعى تجمع البريكس إلى إنهاء أحادية القطب الغربي ممثلاً في هيمنة الدولار، والعمل على إنشاء نظام نقدي دولي متعدد العملات يطرح بدائل حقيقية للدولار واليورو.

٢- إنشاء مؤسسات مالية بديلة:

- بنك التنمية الجديد (NDB) تأسس برأسمال ١٠٠ مليار دولار لتمويل مشروعات البنية الأساسية والتنمية في دول تجمع البريكس، ويعمل على أساس المساواة بين الأعضاء بغض النظر عن حجم الاقتصاد، على عكس صندوق النقد والبنك الدوليين.
- الترتيب الاحتياطي الاحترازي (CRA) وهو صندوق احتياطي بقيمة ١٠٠ مليار دولار يهدف لتوفير الدعم المالي والدول الأعضاء في أوقات الأزمات، دون الحاجة للجوء للمؤسسات المالية الغربية باشتراطاتها المجحفة.

٣- تعزيز التعامل بالعملات المحلية: يشجع التجمع على استخدام العملات الوطنية في التسويات التجارية والمالية بين الدول الأعضاء، مما يخفض الاعتماد على الدولار ويحجم من هيمنته على نظام المدفوعات الدولية.

٤- المساهمة في إصلاح النظام النقدي الدولي: تطالب دول البريكس بإعادة هيكلة المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لتعكس الوزن الاقتصادي المتزايد للاقتصادات الناشئة، وإعطائها دوراً أكبر في صنع القرار الاقتصادي العالمي.

٥- تحدي الهيمنة الأمريكية: يمثل التجمع قوة اقتصادية وسياسية قادرة على موازنة النفوذ الغربي، خاصة من خلال الثقل الاقتصادي للصين وروسيا، مما يساعد في إعادة توزيع القوة في النظام الدولي.

أهداف انضمام مصر إلى تجمع البريكس

تسعى مصر من خلال الانضمام إلى تجمع البريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية:

١٥. **تسوية المدفوعات التجارية بالعملة المحلية**: يعد الهدف الأقوى هو إمكانية تسوية المدفوعات الناتجة عن التجارة البينية باستخدام العملات المحلية دون الاحتياج للدولار، مما يساعد في حل مشكلة المدفوعات الدولية وتخفيض الضغط على الاحتياطي الأجنبي.

١٦. **جذب الاستثمارات**: فتح آفاق جديدة لاستثمارات دول التجمع في مصر، خاصة من الصين وروسيا والهند، في مجالات البنية التحتية والطاقة والصناعة.

١٧. **تنويع الشراكات الاقتصادية**: خفض الاعتماد على الأسواق الغربية والبحث عن شركاء جدد في الشرق، مما يدعم الاستقلالية الاقتصادية ويحمي الاقتصاد المصري من تقلبات السياسات الغربية.

١٨. **الاستفادة من خبرات التنمية**: من خلال تجارب دول البريكس في مجالات التنمية المختلفة، مثل تجربة البرازيل والهند في الصحة والتعليم، والتجربة الصينية في بناء القاعدة الصناعية والتكنولوجية.

١٩. **تعزيز المكانة السياسية**: عن طريق اكتساب ثقل سياسي دولي من خلال الانضمام لتكتل يضم دولاً مؤثرة وذات ثقل سياسى في مجلس الأمن (الصين وروسيا)، ودعم الاستقلالية السياسية لمصر في مواجهة الضغوط الغربية.

٢٠. **الحصول على تمويل بديل**: الاستفادة من بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطيات النقدية للحصول على قروض بشروط ميسرة، بعيداً عن شروط صندوق النقد والبنك الدوليين.

٢١. **إصلاح النظام المالي والاقتصادي العالمي**: العمل على كسر هيمنة الدولار الأمريكي وإنهاء النظام أحادي القطب، والسعي لإصلاح المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدوليين) لتصبح أكثر توازناً وعدالة.

٢٢. **تعزيز التعاون متعدد المجالات**: زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في شتى المجالات، بما في ذلك:

- **المجال الاقتصادي والتجاري**: إبرام اتفاقيات لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بالعملات المحلية، والتعاون في مجالات الابتكار والجمارك.

- **المجال السياسي والأمني**: تبادل المشورة بشأن التحديات المحلية والإقليمية، ودعم الهيكل السياسي العالمي لجعله أكثر توازنًا يقوم على التعددية.
- **مجالات التنمية**: قضايا تغير المناخ، الأمن الغذائي، الطاقة، الصحة، ومكافحة الفقر.

٢٣. **تمثيل مصالح دول الجنوب**: العمل كمنصة للتعبير عن تحديات واحتياجات الدول النامية والناشئة وتعزيز صوتها في المحافل الدولية.

المكاسب المتوقعة لانضمام مصر إلى تجمع البريكس

يمكن تقسيم المكاسب المتوقعة لمصر إلى عدة مستويات:

المكاسب الاقتصادية:

١. **توسيع القاعدة التصديرية**: فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية في دول التجمع (الصين، الهند، روسيا، البرازيل، جنوب أفريقيا) التي تمثل أكبر الأسواق الواعدة عالميًا.

٢. **زيادة الاستثمارات الأجنبية**: جذب استثمارات دول البريكس، خاصة في مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والصناعة.

٣. **تحقيق التوازن التجاري**: إمكانية استيراد المعرفة والتكنولوجيا والتعاون مع الصين لبناء قاعدة صناعية، وتقليل الاستيراد وزيادة التصدير.

٤. **الاستفادة من الخبرات التنموية**: الاستفادة من تجارب دول التجمع في مجالات الصحة والتعليم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المكاسب النقدية والمالية:

١. **تسوية المدفوعات بالعملة المحلية**: إمكانية الدفع بالجنيه المصري في التعاملات التجارية مع دول التجمع، مما يوفر العملة الصعبة ويخفف الضغط على الاحتياطي النقدي.

٢. **الحصول على تمويل بشروط ميسرة**: الاستفادة من بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطيات النقدية كبديل عن المؤسسات المالية الغربية.

٣. **تقليل هيمنة الدولار**: التحرر التدريجي من هيمنة الدولار على الاقتصاد المصري.

المكاسب السياسية:

١. **دعم الاستقلالية السياسية:** تعزيز القرار السياسي المستقل، وإرسال رسالة ضمنية للولايات المتحدة بوجود بدائل متاحة.

٢. **التوازن الدولي:** كسب دبلوماسي بعضوية دولتين من أعضاء مجلس الأمن الدائمين (الصين وروسيا)

٣. **تعزيز الأمن القومي:** تنويع مصادر التسليح وعدم احتكار دولة واحدة لتصدير السلاح لمصر.

المكاسب العسكرية والتكنولوجية:

١. **التعاون العسكري:** تعزيز التعاون مع روسيا والصين في مجال تصنيع السلاح والطاقة الشمسية.

٢. **نقل التكنولوجيا:** الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في مجالات الاقتصاد المعرفي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وأخيراً ترى الباحثة، إنه يمكن التنويه نحو المكاسب التالية التي تمثل أهم المكاسب في الوقت الحالي حيث يمثل انضمام مصر للتكتل فرصة استراتيجية لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة.

وتتمثل أبرز الفوائد في:

١. **التقليل من هيمنة الدولار:** يتيح التبادل التجاري مع دول التكتل بالعملات المحلية، مما يخفض الطلب على الدولار، ويخفف الضغط على العملة المحلية، ويساهم في استقرار سعر صرف الجنيه، وتوفير نحو ٣ مليارات دولار سنويًا من فاتورة الاستيراد.

٢. **فتح قنوات تمويلية جديدة:** يوفر الانضمام بدائل تتعلق بالتمويل بعيداً عن شروط صندوق النقد والبنك الدوليين، من خلال الانضمام لبنك التنمية الجديد والحصول على قروض ومنح ميسرة بشروط أفضل لدعم مشروعات البنية التحتية والتنمية.

٣. **توسيع حجم الصادرات المصرية:** يساهم التكتل في تقليل عجز الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المصرية (خاصة الزراعية والأسمدة والكيماويات) إلى أسواق دول البريكس بالعملة المحلية، مما يدعم الموازنة العامة ويخفض التضخم.

٤. **زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية**: تعزز عضوية مصر في هذا التجمع الاقتصادي القوي من ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، مما يشجع على تدفق استثمارات أجنبية للاستفادة من فرص منتظرة في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

٥. **تعزيز القوة السياسية والاقتصادية**: يضع انضمام مصر (كدولة من الجنوب) قضايا وتحديات دول الجنوب على أجندة التكتل، ويعكس ثقلها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ويمكنها من الاستفادة من إنجازات البريكس كاتفاقية الاحتياطي الطارئ.

الخسائر والمخاطر المتوقعة لانضمام مصر إلى تجمع البريكس

رغم المكاسب المتعددة، قد تواجه مصر بعض المخاطر والتحديات نتيجة انضمامها للتجمع:

١. **التوتر مع الولايات المتحدة والغرب**: قد يؤدي الانضمام إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية، خاصة مع سعي التجمع لتحدي هيمنتها، وقد تتعرض مصر لعقوبات أو ضغوط سياسية واقتصادية.

٢. **تباين الرؤى بين دول التجمع**: تعاني دول البريكس من تباين في الأولويات والرؤى بشأن إصلاح النظام الدولي، فبعضها ديمقراطي والبعض الآخر سلطوي، مما قد يصعب التوصل لمواقف موحدة.

٣. **المشاكل الأمنية الداخلية**: تعاني بعض دول التجمع من مشاكل أمنية داخلية بسبب التعددية الإثنية والدينية، مما قد يؤثر على استقرارها الاقتصادي وينعكس سلبًا على باقي الأعضاء.

٤. **ضعف الأداء النسبي لبعض الدول**: الأداء الضعيف نسبيًا لبعض دول التجمع (روسيا، البرازيل، جنوب أفريقيا) على المدى الطويل قد يقلل من فعالية التجمع ويخفض من المكاسب المتوقعة.

٥. **الصراع على الزعامة داخل التجمع**: وجود ثلاث دول ذات ثقل اقتصادي وسياسي كبير (الصين، روسيا، الهند) قد يؤدي إلى صراعات داخلية على قيادة التجمع.

٦. **التزامات سياسية غير مرغوبة**: قد تضطر مصر لتقديم تنازلات سياسية لدول التجمع في بعض القضايا الدولية، لم تكن لتقدمها لو كانت خارج التكتل.

٧. **الحياد الصعب**: سيكون على مصر أن توازن علاقاتها بين الغرب ودول البريكس، مما قد يجعلها في موقف صعب عند نشوب صراع بين الطرفين. (عفان واخرون، ٢٠٢٣)

٨. **عدم التجانس الاقتصادي**: حيث أن التباين الكبير بين اقتصادات البريكس قد يحد من فعالية السياسات الموجودة، مما قد يخفض الفوائد المتوقعة.

٩. **البيئة التنظيمية**: تحذر "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2023)" من أن الفوائد السوقية الكاملة قد لا تتحقق دون تحسينات موازية في الحوكمة وشفافية الأسواق المالية المصرية

١٠. **الوضع الجيوسياسي**: التوترات الدولية قد تؤثر على تعاون مجموعة البريكس، وبالتالي على الفوائد الاقتصادية المتوقعة.

على الرغم من الفوائد الكبيرة، تواجه مصر مجموعة من التحديات التي تتطلب معالجتها لتحقيق أقصى استفادة من عضويتها:

التحدي	وصف التحدي	آليات المواجهة (سبل مقترحة)
التحدي الجيوسياسي	د يؤدي الانضمام إلى تحولات في التوازنات لإقليمية، مما يثير توترات مع دول أخرى أو لفاء تقليديين، ويتطلب إدارة علاقات معقدة.	ني دبلوماسية فعالة لتعزيز التواصل مع دول تكتل والدول الأخرى، والتعاون في المنتديات دولية (كالأمم المتحدة) لحل الخلافات عبر حوار.
التوافق الاقتصادي	فجوة في المستوى الاقتصادي بين مصر ودول بريكس (في حجم الاقتصاد، نصيب الفرد، تضخم، والدين الخارجي) قد تُصعب المنافسة ر الاندماج الكامل.	حسين البنية التحتية الاقتصادية (مادية كنولوجية) لتعزيز القدرة التنافسية. حسين بيئة الاستثمار وتقديم حوافز ضمانات للمستثمرين وقيع اتفاقيات تجارية مع دول التكتل لتنويع عدة الشركاء نفيذ إصلاحات هيكلية حقيقية وإعداد خطط مية مستدامة
خطر زيادة المديونية	انضمام لبنك التنمية الجديد قد يدفع مصر ى الاقتراض مجددًا من مصادر تمويل ديدة، مما يزيد من عبء الديون الخارجية. يز واخرون)	رشيد عملية الاقتراض بحيث يكون لتمويل شروعات إنتاجية وتنموية حقيقية تدر عائدًا كن من سداد الديون، ووضع خطط واضحة خفض الديون الخارجية

المصدر: إعداد الباحثة

وبناءًا على ما سلف ترى الباحثة أن عضوية مصر في البريكس بمثابة "فرصة من ذهب" لتعزيز التجارة وتقليل الاعتماد على الدولار وجذب التمويل والاستثمارات. لكن استغلال هذه الفرصة يتطلب إرادة

سياسية وإصلاحات اقتصادية داخلية جريئة لإدارة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية وضمان اندماج ناجح يعود بالنفع على الاقتصاد المصري ويعزز مكانته الإقليمية والدولية.

التحديات التي تواجه المجموعة

على الرغم من قوتها، تواجه مجموعة البريكس عدة تحديات:

١. **الفروق الداخلية**: التباين الكبير في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، مما قد يصعب التوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا الكبرى.

٢. **التنافسية الإقليمية**: وجود مصالح متنافسة بين بعض الأعضاء، خاصة في مجالي التجارة والاستثمار.

٣. **التحديات الجيوسياسية**: تأثير الصراعات الدولية، مثل الحرب في أوكرانيا، على تماسك المجموعة وعلاقات أعضائها مع الغرب.

٤. **تحديات الدولار**: صعوبة التحول السريع والكامل عن نظام الدولار في التجارة العالمية، نظرًا لهيمنته الراسخة على النظام المالي.

الأداء الاقتصادي وأهم المؤشرات الاقتصادية لمجموعة البريكس

يمكن التنويه نحو عوامل قوة الأداء الاقتصادي للمجموعة من خلال المؤشرات التالية:

١. **الناتج المحلي الإجمالي**: تجاوزت مساهمة البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مقومًا بمعادل القوة الشرائية) ٣١.٥٪ في عام ٢٠٢٢، متفوقة على مجموعة السبع ٣٠.٧٪. مع توسع "بريكس بلس"، من المتوقع أن ترتفع هذه الحصة إلى حوالي ٣٦–٣٧٪ من الناتج العالمي.

٢. **التجارة العالمية**: تستحوذ دول البريكس على حصة كبيرة من التجارة العالمية في السلع والخدمات. وتمثل حوالي ٢٥٪ من صادرات السلع العالمية.

٣. **الطاقة والموارد**: تهيمن المجموعة على إنتاج وتصدير السلع الأساسية، خاصة الطاقة. فروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات وإيران من كبار منتجي النفط والغاز، مما يمنح المجموعة نفوذًا هائلاً في أسواق الطاقة العالمية.

٤. **السكان**: تمثل دول البريكس أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم، مما يعني سوقًا استهلاكية ضخمة وقوة بشرية هائلة.

٥. **الاحتياطيات النقدية**: تمتلك دول المجموعة احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي، خاصة الصين، مما يعزز من استقرارها المالي وقدرتها على مواجهة الأزمات. (المرسى)

العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول البريكس

تحتفظ مصر بعلاقات اقتصادية متميزة مع كل دولة من دول البريكس، تسعى من خلالها إلى تنويع شراكاتها الدولية وتعظيم مصالحها:

١. **البرازيل**: تُعد الشريك التجاري الأول لمصر في أمريكا اللاتينية، وتشكل بوابة مهمة للصادرات المصرية إلى دول المنطقة عبر تجمع "الميركوسور". وقد نجحت بعض الشركات المصرية في النفاذ إلى أسواق أخرى من خلال المعارض المتخصصة بالبرازيل.

٢. **روسيا**: تشهد العلاقات تطوراً ملحوظًا عبر مشروعات استراتيجية كبرى، منها إنشاء منطقة صناعية روسية في محور قناة السويس، والتعاون في مجال تخزين وتداول الحبوب، وإنتاج الدواء، وإنشاء خطوط المترو، مما يهدف لمضاعفة التبادل التجاري.

٣. **الهند**: ترتبط مصر والهند بعلاقات تاريخية وثيقة. تُعد الهند ثالث أكبر شريك تجاري لمصر باستثمارات تقدر بنحو ٣ مليارات دولار، تتركز في الصناعات البتروكيماوية والغزل والنسيج، مع وجود مجلس أعمال مشترك لتعزيز التعاون في مجالات متنوعة كتكنولوجيا المعلومات والطاقة.

٤. **الصين**: تمثل الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وترتبط مع مصر بشراكة استراتيجية، خاصة في إطار مبادرة "الحزام والطريق". يتركز التعاون في تطوير محور قناة السويس وإنشاء المناطق اللوجستية، للاستفادة من موقع مصر المحوري.

٥. **جنوب إفريقيا**: تتميز العلاقات ببعد ثقافي وديني، إضافة إلى التعاون الاقتصادي. تُعد مصر ثالث أكبر شريك لجنوب إفريقيا في شمال إفريقيا، ويعود الميزان التجاري لصالح مصر، لكنه يواجه معوقات أبرزها عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة وارتفاع تكاليف النقل.

مصفوفة SWOT تحليل أبعاد الأمن القومي المصري بعد دخول البريكس

توضح هذه المصفوفة كيف تتفاعل أبعاد الأمن القومي السبعة مع المتغيرات الداخلية والخارجية الناتجة عن انضمام مصر لمجموعة البريكس.

مصفوفة التحليل الرباعي (SWOT Matrix)

بُعد الأمن القومي	نقاط القوة (Internal)	نقاط الضعف (Internal)	الفرص (External)	التهديدات (External)
السياسي	ثقل إقليمي ودور محوري في الشرق الأوسط وأفريقيا.	تحديات موازنة العلاقات مع المعسكر الغربي والشرقي.	تعزيز التعددية القطبية ومكانة مصر كقوة "متوسطة" مؤثرة.	مخاطر الاستقطاب الدولي والضغوط الدبلوماسية الغربية.
الاقتصادي	قناة السويس كمركز لوجستي عالمي وسوق استهلاكي ضخم.	نقص السيولة الأجنبية، تضخم مرتفع، ودين خارجي كبير.	استخدام العملات المحلية في التجارة والتمويل عبر بنك (NDB).	مخاطر إغراق السوق بمنتجات رخيصة تضر الصناعة الناشئة.
التكنولوجي	بنية تحتية رقمية متطورة وكابلات إنترنت دولية عابرة.	فجوة تقنية في الصناعات الدقيقة والاعتماد على الاستيراد.	توطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وبناء سيادة رقمية.	التبعية التقنية الكاملة للأنظمة الشرقية (مثل شبكات 5G).
الطاقة	وفرة الغاز الطبيعي وفائض في إنتاج الطاقة الكهربائية.	الحاجة لاستثمارات ضخمة لتطوير شبكات الربط الدولي.	تسريع مشروع الضبعة النووي وتوطين الهيدروجين الأخضر.	تقلبات أسعار الطاقة والمنافسة من مراكز طاقة إقليمية.
الغذائي	مساحات زراعية شاسعة ومشروعات استصلاح كبرى (مستقبل مصر).	فجوة غذائية كبيرة في القمح والزيوت واللحوم.	تأمين سلاسل إمداد مستدامة من روسيا والبرازيل بأسعار تفضيلية.	تقلبات سلاسل التوريد العالمية والأزمات الجيوسياسية.
العسكري	جيش قوي وتصنيف متقدم وقدرات تصنيعية محلية.	الاعتماد الجزئي على مكونات تكنولوجية خارجية (غربية).	تنويع مصادر التسليح ونقل تكنولوجيا الصناعات الدفاعية.	قيود التوافق التقني بين الأنظمة الشرقية والغربية.
الإعلامي	ريادة إعلامية وقوة ناعمة مصرية مؤثرة في المنطقة العربية.	ضعف القدرة على مجابهة الشائعات المنظمة في الفضاء السيبراني.	بناء منصات إعلامية مشتركة للبريكس لكسر الرواية الغربية.	حملات تشويه إعلامي تستهدف التشكيك في الجدوى

التحليل الاستراتيجي المقترح (Strategic Implications)

١. **استراتيجية هجومية (S-O)** استثمار الموقع الجغرافي (قوة) مع آلية العملات المحلية (فرصة) لتحويل مصر إلى مركز إعادة تصدير لدول البريكس نحو أفريقيا وأوروبا.

٢. **استراتيجية علاجية (W-O)** استخدام تمويلات بنك التنمية الجديد (فرصة) لسد الفجوة التكنولوجية وتطوير الصناعات التحويلية (ضعف).

٣. **استراتيجية وقائية (S-T)** استغلال القوة الناعمة والريادة الإعلامية (قوة) لمواجهة حملات التشويه الدولية وحروب المعلومات (تهديد).

٤. **استراتيجية دفاعية (W-T)** الإسراع في برامج الحماية الجمركية والإنتاج المحلي (ضعف) لمواجهة مخاطر الإغراق التجاري والتبعية التقنية (تهديد).

وترى الباحثة أن انضمام مصر لمجموعة "بريكس" تحولاً من نموذج "الارتهان الاقتصادي" إلى نموذج "التحوط الاستراتيجي" (Strategic Hedging). إن نجاح هذا الانضمام في تعزيز الأمن القومي الشامل لا يتوقف فقط على العضوية الرسمية، بل على مدى قدرة الدولة المصرية على تحويل "الفرص الجيوسياسية" إلى "مكاسب جيواقتصادية" ملموسة. ويبرز بُعد "الأمن التكنولوجي والإعلامي" كحجر زاوية في هذه المرحلة؛ إذ إن امتلاك مصر لسيادة رقمية ورواية إعلامية وطنية قوية هو الضمانة الوحيدة لمنع تحول الانضمام من تبعية تقنية ومعلوماتية غربية إلى تبعية شرقية مماثلة. وبناءً عليه، يوصي التحليل بضرورة تبني سياسة "التوطين لا الاستيراد" في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، واستثمار مكانة مصر في بنك التنمية الجديد لتمويل مشروعات ذات قيمة مضافة عالية، بما يضمن بناء "حائط صد" اقتصادي وتكنولوجي يحمي القرار السياسي المصري في ظل نظام عالمي يتجه بسرعة نحو التعددية القطبية.

النتائج:

١. وجود فرصة مميزة للدول المنضمة للتكتل مؤخرا على شتى الأصعدة.

٢. وجود تهديدات من انضمام مصر للبريكس على شتى الأصعدة.

٣. وجود فرص من انضمام مصر للبريكس على شتى الأصعدة.

٤. وجود نقاط ضعف من انضمام مصر للبريكس على شتى الأصعدة.

٥. وجود نقاط قوة من انضمام مصر للبريكس على شتى الأصعدة.

٦. ثقل مصر واعتبارها دولة ذات مستقبل صاعد واكتسابها مكانة جيوسياسية فى المجتمع الدولي.

٧. إن انضمام مصر للبريكس سيساهم فى حل أزمة الدولار.

٨. امكانية الوصول إلى اسواق ديون بديلة مما أتاح تعدد مصادر التمويل الدولي.

٩. وجود صدى إيجابي لانضمام مصر للبريكس على مؤشر EGX30 بعد إعلان الانضمام.

١٠. من المتوقع ارتفاع تدفقات رأس المال والاستثمار الاجنبى بعد انضمام مصر للبريكس.

التوصيات:

١. ضرورة الانخراط فى المجتمع الدولي للحفاظ على مكانة مصر الاقتصادية والجيوسياسية.

٢. الاهتمام بانضمام مصر للكيانات الدولية مما يكسبها قوة ناعمة اقتصادية.

٣. جذب الاستثمارات وانتعاش البورصة لا يأتي الا عن طريق الانتشار والهيمنة الاقتصادية والاهتمام بالتكتلات الاقتصادية اكثر من غيرها.

الخاتمة:

انضمام مصر إلى مجموعة البريكس يمثل تحولاً استراتيجيًا في توجهاتها الاقتصادية الدولية. التحليل العلمي يشير إلى أن التأثيرات المباشرة على الأسواق المالية قد تكون متواضعة في المدى القصير، لكن الفرص المتوسطة والطويلة الأجل قد تكون كبيرة، خاصة في مجالات تدفق الاستثمارات والتمويل البديل والتجارة بعملات محلية. تحقيق أقصى استفادة من هذه العضوية يتطلب من مصر مواصلة الإصلاحات الهيكلية الداخلية لتعزيز ثقة المستثمرين وضمان بيئة سوقية مستقرة وجذابة.

الابحاث المستقبلية:

١. أثر انضمام مصر للبريكس على معدل الواردات والصادرات.

٢. أثر انضمام مصر للبريكس على قيمة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٣. أثر انضمام مصر للبريكس على اسعار الاسهم.

٤. أثر انضمام مصر للبريكس على القيمة السوقية للشركات.

٥. دراسة أثر انضمام مصر للبريكس على معدلات التداول بالبورصة المصرية.

المراجع

المراجع الاجنبية

1. Abdel-Ghaffar, A. (2023). Egypt and the BRICS: Strategic Implications for Regional Stability. Cairo University Press.
2. Ahmed, S., & Patel, R. (2023). "BRICS Expansion: Economic Implications for New Member States." International Finance Review, 24, 89-112.
3. BRICS New Development Bank. (2023). Annual Report 2023: Financing Sustainable Development. Shanghai: NDB.
4. Carvalho, M., & Garcia, L. (2024). "Heterogeneity and Policy Coordination in the Expanded BRICS Group." Journal of Macroeconomics Policy, 38(1), 45-67.
5. Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). (2024). Monthly Bulletin of Inflation and Prices: February 2024. Cairo: CAPMAS.
6. Egyptian Exchange (EGX). (2024). Market Performance Reports: January-February 2024. Cairo: EGX Publications.
7. Eichengreen, B., & Lombardi, D. (2023). "De-dollarization and the Rise of Alternative Currencies in BRICS Trade." Journal of International Economics, 145, 103-125.
8. Hamed, M., & Selim, G. (2024). De-dollarization and National Security: Egypt's Strategy in the NDB. Journal of African-Asian Studies, 12(2).
9. Institute of International Finance. (2024). Egypt's BRICS Membership: Short-term Market Reactions and Long-term Prospects. IIF Research Note, January 2024.
10. International Monetary Fund. (2023). Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. Washington, DC: IMF Publications.
11. Mansour, A. (2024). The Geopolitics of BRICS Expansion: Egypt's National Security Perspectives. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
12. Nassar, R. (2024). BRICS and the Green Hydrogen Race: Opportunities for Egyptian Energy Security. Arab Center for Research.
13. OECD. (2023). Emerging Markets and the Changing Global Financial Architecture. OECD Economic Outlook, Volume 2023 Issue 2.
14. Radwan, S. (2024). Technology Transfer Challenges in Emerging Markets: Egypt and BRICS+. International Journal of Innovation Studies.
15. Salem, S. (2024). Media Security and Soft Power in the Age of Multipolarity: Egypt's Case. Al-Ahram Strategic Studies.
16. World Bank. (2023). Global Economic Prospects: The Changing Role of BRICS in the World Economy. Washington, DC: World Bank Group.
17. Zaki, M. (2024). Cybersecurity and Media Cooperation within BRICS. Information and Decision Support Center (IDSC).

المراجع العربية

١. خه شيُو، آي، يي في، قاو م. (٢٠٢٣). دراسة تحليلية في توسع مجموعة بريكس وآفاق تطورها في ضوء الإقليمية الجديدة: الأعضاء الجدد من الدول العربية أنموذجًا. مجلة رسالة المشرق، ٣٨ (٤)، ٥٣–٧٠.

٢. السكري، م. م. (٢٠١٩). إمكانيات استفادة مصر اقتصاديًا من مجموعة دول البريكس. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٥٠–٢٦٦.

٣. عفان، م. م. ا.، الشعراوي، م. ا. ش.، الجزار، ف. ف. ا.، ودن، ض. س. م. (٢٠٢٣). الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس (BRICS) على النظام الدولي للمدفوعات: دراسة تحليلية على مصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية، ١٠ (٢)، ٧١١–٧٦٨.

٤. عون، أ. (٢٠٢٣). إنهاء الدولرة: الظهور التدريجي لعالم جديد!. آفاق سياسية، (١٤٢)، ١٤–١٥.

٥. المرسي، م. ع. ح. ع. (د. ت.). التحليل الاقتصادي لانضمام مصر لمجموعة البريكس. المجلة القانونية، ٢٢ (١)، ٤٨١–٦٥٠.

٦. ميز، س. ا.، غيث، ا.، أحمد، ت. (د. ت.). مصر والبريكس. مركز إيجيبشن إنتربرايز للسياسات والدراسات.